

تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1990-2020)

The impact of oil price fluctuations on financial policy in Algeria (2020-1990)

عائشة بلحش،* جامعة تلمسان، الجزائر، البريد الالكتروني: toulaiicha_bell@yahoo.fr

مريم سحنون، جامعة تلمسان، الجزائر، البريد الالكتروني: sahnounemryem@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022/04/14

تاريخ الاستلام: 2022/02/18

ملخص: تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية بين 1990 و 2020، وذلك بدراسة المتغيرات المتمثلة في الإنفاق الحكومي والدين الخارجي، والناتج المحلي الإجمالي، وعوائد النفط، بإتباع منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ardl اختبار الحدود وكذلك اختبار دورية السياسة المالية. وخلصت إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار النفط وباقي المتغيرات، ووجود استجابة للإنفاق الحكومي لتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى إتباع الجزائر لسياسة مالية دورية.

الكلمات المفتاحية: عوائد نفطية؛ السياسة المالية؛ الإنفاق الحكومي؛ الدين الخارجي؛ ardl.

تصنيفات JEL: C51; H63; H50; E62

Abstract: The study aims to know the extent of the impact of oil price fluctuations on the financial policy in Algeria based on annual data limited between 1990 and 2020 by studying the variables represented in government spending (GOV), external debt (DT), gross domestic product (GDP) and revenues (Oil) By following the autoregressive methodology of distributed delay periods ardl bound test as well as the fiscal policy periodicity test. I concluded that there is a long-term equilibrium relationship between oil prices and the rest of the variables and the presence of government spending in response to changes in GDP in addition to Algeria's follow-up to a periodic fiscal policy.

Keywords: Oil revenues; fiscal policy; government spending; external debt; ardl;

JEL classifications codes: E62; H50; H63; H51

مقدمة:

ارتبط تاريخ اقتصاد بعض الدول بالنفط كونه سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية، كما يلعب دورا فعالا في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية وكذا التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس أصبحت أسعار النفط محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة عليها، مما يجعلها تتميز بالمرونة وعدم الثبات حيث قد يكون قلبها شديدا إما بالارتفاع أو الانخفاض. لذا تختلف آثار النفط باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية مما يؤثر على اقتصاد أي دولة في العالم سواء كانت مصدرة أم مستوردة، مسببا حالة من عدم الاستقرار التي تمس الاقتصاد وخاصة السياسة المالية التي تعتبر أهم أداة لقياس نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية لأي بلد، لكونها المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال التكييف الكمي لحجم النفقات الحكومية والتي تتأثر بدورها بحجم إيراداتها والتي تمثل الإيرادات النفطية أهم مصدر لها، ففي حالة ما ارتفعت أسعار النفط سيتسبب في ارتفاع الإيرادات المالية مما يدفع إلى التوجه نحو التوسع في الإنفاق يصعب إلغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط ونقص الموارد المالية مما يدفع الدولة إلى حالة عدم الاستقرار.

تعد الجزائر مثل بقية الدول التي قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل السياسة المالية مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى النفقات العامة ترتبط بشكل رئيسي

بالإيرادات العامة مما يجعل مسار هذه النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط، بناء على ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

أ- الإشكالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 1990-2020؟
ب- الفرضيات:

- لأسعار النفط دلالة معنوية وتؤثر تأثير إيجابيا على النفقات الحكومية والنتاج المحلي الإجمالي.

- هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية، الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي.

- الجزائر تتبع سياسة مالية دورية.

ج- أهداف الدراسة:

نظرا لما يشكله الموضوع من ركيزة أساسية تركز عليه الدولة في تخطيط سياستها المالية من حيث كما قلنا سابقا أنه يدخل ضمن الإيرادات التي تمول به النفقات ، أي يمكننا القول أنه أداة إستراتيجية وغاية في الحساسية بالنسبة للدول المصدرة له فأردنا بهذا أن نبين الأهداف التالية :

- معرفة مدى ارتباطه بمتغيرات السياسة المالية.

- محاولة التفسير الإحصائي لهذه الظاهرة بالطرق القياسية.

- معرفة الآثار الناجمة عن تقلبات الأسعار النفطية.

د- أهمية الدراسة:

يحظى موضوع أسعار البترول بأهمية بالغة وسط الساحة الدولية بالإضافة إلى انه احد مواضيع الساعة إذ هو يؤثر في نشاطاتها من الناحية الإنتاجية من حيث تقليل التكاليف وكذلك التطور التكنولوجي الذي يعد مؤشرا من مؤشرات التنمية، بالإضافة إلى أنه مرتبط بالسياسة المالية للدولة والتي تعتبر أداة في يد ها لتحقيق بها الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق ضبط التوازن المالي.

هـ- منهجية الدراسة:

- المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال إبراز المفاهيم الأساسية حول الموضوع وتوضيح العلاقات النظرية بين المتغيرات.

- المنهج القياسي وذلك بهدف قياس أثر تقلبات أسعار النفط باستعمال نموذج ardl.

أولاً-التأصيل النظري للدراسة:**1- 1 تعريف السياسة المالية:**

إن أصل اصطلاح "السياسة المالية" هو من الكلمة الفرنسية "fisc" حيث في معناها تؤول إلى المالية العامة وميزانية الدولة وذلك راجع للمجتمعات القديمة إذ ركزت على إشباع حاجاتها العامة من موارد الموازنة العامة، ثم بعدها أتى المفكرون الاقتصاديون بوضع جل اهتمامهم على هذه الأخيرة وضبط توازنها.

كما أن هناك تعاريف كثيرة في هذا الصدد نذكر منها:

تعرف على أنها "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الإقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتمتميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة (الوادي و عزام، 2007، صفحة 212)

كما يمكن القول أنها استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق والائرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة (الوادي و عز ام، 2007، صفحة 182).

لقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيها فعال ودقيقا، يتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي (الاشقر، 2002، صفحة 388).

مما سبق ذكره يمكننا القول أنها عبارة عن توليفة بين الأدوات المالية العامة من طرف الدولة لأجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتضعها بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

2- أهمية السياسة المالية: لقد اعطى الاقتصاديون أهمية بالغة للسياسة المالية كما أن عامل الزمن والوقت الحاضر اثبت ذلك وبين دورها الفعال في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، ويمكن حصر هذه الأهمية في النقاط التالية (هلف، 2008، صفحة 236) :

- التدخل بواسطة أداة الانفاق العام لدعم قطاع الخدمات كالصحة والتعليم

- دور الضرائب في تمويل النفقات حيث تمثل إيرادات تتحصل عليها الدولة

بالإضافة إلى هذا فهي تعمل مع السياسة النقدية للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والاستقرار النسبي للأسعار.

3- أهداف السياسة المالية: إن الغرض من السياسة المالية هو الوصول إلى استقرار اقتصادي وتحقيق التوازن لضمان النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة ولا يمكن هذا الا من

خلال استخدام أمثل للإيرادات والنفقات من طرف الحكومة. فسياسة المالية أدوار تلعبها نذكر منها:

3-1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وتفادي التقلبات الحادة في مستوى الأسعار ويكون هذا من خلال التأثير على الطلب الكلي عن طريق استخدام السياسة الضريبية والانفاقية، واستعمال هاتين السياستين مرده إلى عاملين اما زيادة أو عجز في الطلب الكلي أو ظهور قوى احتكارية تهدد قواعد المنافسة تقوم بتحديد الأسعار والأجور (داود، 2013، صفحة 165).

3-2- تخصيص الموارد: وهي مجموعة من التدابير تضعها الحكومة من أجل تحديد السلع والكميات وتوجيهها مع الأهداف الاقتصادية للدولة وتشمل كل من المنتجين والمستهلكين فبالنسبة للأول تكون الاجراءات عبارة عن حوافز أو اعفاءات ضريبية. أما للمستهلكين وذلك عن طريق وضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى (داود، 2013، صفحة 168)

3-3- التنمية الاقتصادية: وهي استفادة تمس شريحة واسعة من الأفراد متأتية من زيادة سريعة وممتدة عبر الزمن لمتوسط الدخل الحقيقي (لطي، 1980، صفحة 185)

4- أدوات السياسة المالية

بعد التعاريف السابقة التي قدمناها حول السياسة المالية نستطيع استنتاج اداتين رئيسيتين تركز عليها السياسة المالية وتتمثلان في النفقات والإيرادات العامة حيث أن:

- النفقات في مفهومها تعبر عن مبالغ نقدية تخصصها الدولة من أجل إنفاقها أو صرفها في مشاريع تعود بنفع عام وتحقيق أهداف اما اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية.

- كما تعرف على أنها "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة" (عتلم و السيد، صفحة 101)

4-1- انعكاسات النفقات العامة:

4-1-1- انعكاسات مباشرة:

أ- **على الإنتاج الوطني:** وهو يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة في ظرف سنة ولرفعه تتدخل الدولة عن طريق الإنفاق على ميادين عدة على سبيل المثال الصحة، التعليم... إلخ، مما ينتج عنه ارتفاع في الإنتاج لأن مقدار منه تم توجيهه للاستثمار والاستهلاك مما يحفز الطلب ويؤدي إلى زيادة الإنتاج.

ب- **على الاستهلاك الوطني:** يتأثر الإنفاق بشكل مباشر بالطلب على السلع والخدمات، فالرفع من الإنفاق في شكل أجور نقدية يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك ويمثل نفس الأثر عند خفض الجباية أو زيادة الإعانات.

ج- **على الأسعار:** من المسلم به أن انعكاس الإنفاق على الأسعار يكون بشكل كبير إذا ما نتج عن زيادة في الإنفاق زياد في الأجور النقدية لدى الأفراد، أما إذا كانت زيادة في الأنفاق من أجل تسديد ديون خارجية فيكون أثر على الأسعار معدوماً.

د- **على التوظيف:** وذلك من خلال الاستثمار وخلق فرص عمل من أجل خفض البطالة.

4-1-2- انعكاسات غير مباشرة:

أ- **أثر المضاعف:** إن الزيادة في الإنفاق على شكل أجور لدى الأفراد تجعل هذا الأخير يخصص جزءاً منه لغرض الاستهلاك والباقي للادخار وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار، وأن الدخل الذي ينفق على الاستهلاك يؤدي إلى إنشاء دخل جديد لفئة أخرى توزعه ما بين الاستهلاك والادخار وهكذا تستمر الدورة (إنتاج، دخل، استهلاك، إنتاج) وهنا نلاحظ

أن الزيادة في الانتاج لا تكون بنفس الزيادة في الانفاق ولكن بنسبة مضاعفة وهذا مانطلق عليه أثر المضاعف.

4-2- الإيرادات العامة: ويقصد بيها تلك الأموال المحصل عليها وتجمع من قبل الدولة جراء انشطتها وأملكها أو من مصادر خارجية كالفروض، كما يمكن تقسيمها إلى أنواع نذكر منها:

4-2-1- إيرادات أملاك الدولة: والذي نجد فيه إيرادات الدومين العام والخاص، حيث يتمثل الدومين العام في الأموال التي تتحصل عليها الدولة من أملاكها الثابتة والتبليحق للأفراد التصرف فيها مثل الأنهار والشواطئ والطرق. أما الدومين الخاص فيتمثل في الأموال الآتية من العقار والدومين المنقول كالسندات وكلها خاضعة لأحكام القانون.

4-2-2- الثمن العام: هو مبلغ يسدد إلى الدولة جراء الاستفادة من خدمة كالكهرباء والغاز ويسدد بقدر الاستفادة.

4-3- الضرائب: وهي التزام نقدي يؤديه الأفراد غير مخيرين في ذلك إلى الدولة او احدى الهيئات التابعة لها غرضه المساهمة في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون انتظار عائد أو منفعة خاصة.

4-3-1- آثار الضرائب: تتعكس آثار الضرائب على كل من:

- الاستهلاك: فتؤدي إلى تقلبه وهذا يعود إلى نقل عبئ اضافي للمستهلك بدل ماكان المال مخصصا للاستهلاك نرى أن نسبة منه تضاعلت وصارت موجهة لتسديد الضرائب.

- على الانتاج: وذلك من حيث زيادة حجم التكاليف مثلا فرض ضريبة على المواد الخام القادمة من الخارج تجعل المؤسسة تخفض انتاجها لتتحمل الحد الأدنى من التكاليف، أما على الدخول يؤدي إلى تقليل الاستهلاك وهذا كذلك ينعكس سلبا على حجم الانتاج.

-على الادخار: كذلك بالنسبة للادخار هو ايضا تتراجع نسبته من الدخل نظرا القيمة المدخرة تذهب لتغطية الجانب الانفاقي.

-على إعادة التوزيع الثروة: أن فرض الضرائب هنا هو نقل جزء من الدخل وتوجيهه للمصلحة العامة.

5-تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية

1-5-دورية السياسة المالية

1-1-5 دورية السياسة المالية (أنيسة، الصفحات 10-13)

في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية في اقتصادياتها تكون فيها تقلبات الدورات الاقتصادية أكثر وضوحا وهذا ماتوصل اليه الباحثان في المجال الاقتصادي Gavin and Perotti (1997) في بلدان أمريكا اللاتينية حيث قاما بالبرهنة على أن هذه البلدان في اوقات الرخاء تكون السياسة المالية دورية أي ذات منحى توسعي وانكماشى في أوقات الشدة. ومنه يمكننا القول أن النشاط الاقتصادي الدوري مرده على الأرجح إلى اسعار النفط الذي يعكس بدوره على ايرادات الدولة مما يتسبب في تقلباتها هي الأخرى ، وهذه الايرادات يرافقها تقلب في الانفاق العام الحكومي العام والذي سينتج تقلب في سعر الصرف الحقيقي للدولة ومما يهدد استقرار قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.

أ-السياسة المالية غير الدورية:

تكون في حالة ما إذا كان الارتباط بين الناتج المحلي والانفاق الحكومي سالبا اي بمعنى آخر يتجه الاقتصاد للاقتراض من الخارج في الأوقات الصعبة ويقرض ويسدد في حالة الرخاء، أي تكون سياسة توسعية في أوقات الشدة وانكماشية في أوقات الرفاه، ففي الأوقات

الصعبة يرتفع الانفاق الحكومي مما يتسبب في عجز الميزانية، والعكس في الأوقات الجيدة، ويتفق الكلاسيك الجدد والكنزيين على اعتبار الساسية المالية مثلى عندما تكون غير دورية.

ب- السياسة المالية الدورية:

وهي عكس سابقتها اذ يكون الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق موجب، فتكون توسعي في أوقات الرخاء وانكماشية في الأوقات الصعبة، وتم الاصطلاح عليها بهذا الاسم نظرا لما تحدثه من تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية.

ج- السياسة المالية المستقرة

هي سياسة تتسم بالاستقرار على مستوى الانفاق العام حيث الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي معدوم.

بتسليط الضوء على البلدان المعتمدة على البترول نرى أن غالبيتها تعتمد على قطاع النفط في تسيير نفقاتها وبالتالي تكون استجابة لارتفاع أسعار النفط من السياسة المالية وتمثل هذه الاستجابة وتمثل هذه الاستجابة في زيادة النفقات العامة، وبالتالي تكون السياسة المالية بمثابة القناة التي تسمح بمرور تأثير تقلبات أسعار النفط إلى باقي الاقتصاد ، فيترتب عن هذه التقلبات الخاصة بالعائدات النفطية تقلبات في سياسة الانفاق والتي ينطبق عليها ما اصطلحنا عليه سابقا بالسياسة المالية الدورية والتي لها آثار سلبية على الاقتصاد حيث (محمد، شيببي، و بن بوزيان ، 2012، صفحة 45):

- الزيادة في الايرادات نتيجة ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع في الانفاق العام خاصة في قطاع السلع غير التبادلية، وهذا يؤدي إلى تحول في الموارد من قطاع التبادل التجاري وهذا ماسماه (1982) Corden & Neary بظاهرة المرض الهولندي

فيتسبب هذا الأخير في ركود وتراجع التنافسية في السلع المحلية التجارية خاصة قطاع الصناعة والفلاحة.

- عند تراجع أسعار النفط تعود دورية السياسة المالية بأثار سلبية على الاقتصاد من انخفاض العائدات وبالتالي النفقات، وهذا ماقد ينجم عنه انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة بالإضافة إلى أن تراجع الانفاق ينعكس سلبا على الانفاق الاستثماري في المشاريع العامة مما ينجم عنه أثار سلبية في الاقتصادوا إذا استمر انخفاض اسعار النفط لمدة طويلة يؤدي إلى عجز حاد وبالتالي ارتفاع الدين العام

5-2- نظرية لعنة الموارد

5-2-1- لعنة لموارد والمرض الهولندي:

يصنف السوق النفطي كأكثر الأسواق تقلبا من حيث الأسعار، وهذا نظرا للتغيرات المفاجئة التي تطرأ فيه بحيث يترتب عنه فترات كساد وازدهار كما أنه يشكل عبئ ثقيل على أصحاب القرار.

لعنة الموارد: في سبعينيات القرن المنصرم عاشت الدول المنتجة للنفط نمو اقتصاديا اتسم بوتيرة عالية التزايد، ولكن ثلثها ثلاث عقود سوداء ارهقت عصبها الاقتصادي وكبحت نموها فتنامت معدلات البطالة بالإضافة إلى تفاقم حجم الديون فقد حلت مايعرف بلعنة الموارد على سمائها.

أ-تعريف لعنة الموارد: هو لفظ متداول في الأدبيات الاقتصادية يعكس الأثر السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد وكيف يتحول المورد من نعمة إلى نقمة(عبر، 2013، صفحة 30).

ب-أسباب لعنة الموارد: يرجح بعض المحللين إلى أن من أسباب لعنة الموارد تدخل أيادي أجنبية في البلدان التي تتوافر بها موارد طبيعية من خلال التلاعب بحكوماتها، ويرى آخرون ان سببها هي المؤسسات النفطية التي تسعى للربح السريع بطرق غير أخلاقية، وهنا وإذا اعتبرنا أن في طرحهم بعض الصدق الا أن هناك ما ينقضه ف نجد بعض الدول صمدت في وجه الضغوطات الغربية كإيران وفنزولا وخاصة روسيا، كما أن الشركات النفطية الخاصة تراجع دورها مع تأميم غالبية البلدان لهذه الثروة الطبيعية.

ج-أدلة امبريقية على لعنة الموارد: توصل "ساكس وونر" سنة 2000 إلى أن وفرة الموارد تتعكس سلبا على النمو، إذ أجري تجارب على دول غنية بالموارد في إطار زمني محدد ما بين 1970 و 1990 (Jeffrey Sachs and A.M. Warner, 2000)، كما أن "أوني" لاحظ أن دخل الفرد في الدول الغنية بالموارد الطبيعية أقل بكثير عن الدول الفقيرة من حيث الموارد (Auty, 2001). بالإضافة إلى دراسة "هاملتون" و"أتكنسون" سنة 2003 خرجت بأن الدول المصابة بلعنة الموارد سجلت معدلات دنيا للنمو وجاءت في دراستهما أن التوفيق بين هذه الموارد والسياسة الاقتصادية ترتب عنها انخفاض في معدل الادخار الحقيقي (G. Atkinson and K.Hamilton, 2003)

5-2-2-المرض الهولندي: المرض الهولندي هو مصطلح صك من قبل أصحاب أتباع المدرسة الكنزية وظهر في المجلة البريطانية the economist سنة 1977 يصف تقهقر القطاعات التبادلية وغير التبادلية لصالح القطاعات الاستخراجية (R-wells, 1983, p. 215) كما وظف لبيان الظاهرة المترتبة عن اكتشاف النفط في بحر الشمال بهولندا سنة 1951، وكيف زاد الاهتمام بالنفط لكونه قطاع مزدهر. وكما توسع مدلوله ليشمل تلك العلاقة بين التوسع في استغلال النفط والانكماش الذي طرأ على مجال الصناعات التحويلية مما نتج

عنها فوائد مالية صاحبها تدني فرص العمل في الاقتصاد الوطني. وكذلك الانكماش في القطاع التبادلي الناتج عن تراجع تصدير المنتجات المحلية.

أ- تعريف المرض الهولندي:

ومن التعاريف نذكر:

تعريف "جين فيليب": "هي تلك الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين ، يتميز اعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وانحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد" (Koutassila, p. 02)

تعريف ثاني: "أن أي بلد يصدر المورد الطبيعي تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه بدوره إضعاف قدرة القطاعات الانتاجية، خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة، في الأسواق الخارجية أو السوق المحلية، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد في السوق الدولية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من أسعار المنتج المحلي (Samir, 2013, p. 02)

يمكن اعطاء تعريف آخر متمثل في: هو العلاقة العكسية التي تربط بين القطاعات الصناعة ووفرة الموارد الطبيعية. بمعنى آخر هو كلما ارتفعت الاكتشافات للموارد كلما قل الانتاج في القطاع الصناعي.

ب- انعكاسات المرض الهولندي: تنشطر هذه الانعكاسات حسب كوردون إلى آثار على الانفاق وحركة الموارد.

-أثر الإنفاق: هو يتمثل في دخول العملات الأجنبية وذلك بحتمية الصادرات، فنلاحظ زيادة في العوائد مما يجعل الطلب على السلع غير التبادلية مرتفعاً، كما تؤدي زيادة أسعار

الصرف إلى ارتفاع في الواردات وبالتالي اضعاف القدرة التنافسية للقطاع التبادلي أي السلع المحلية وذلك بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية .

-أثر تحويل الموارد: أي حركة عوامل الانتاج باتجاه القطاع المزدهر والذي يمثل هنا قطاع النفط وينبثق عن هذا التحول تدهور في القطاع التبادلي.

-أثر التغير في النفقات: نتيجة مصاحبة زيادة الاستهلاك لزيادة الدخل ينتج زيادة في الطلب ومع تراجع العرض المحلي، سنكون أمام انخفاض في الميزان التجاري.

5-3- علاقة تقلبات أسعار النفط بالسياسة المالية في الجزائر

إن الدول النامية والتي تعتمد في اقتصادها على النفط كمورد أساسي في إيراداتها من المنطقي جدا أن يكون هناك ارتباط بين ارتفاع أسعار النفط والزيادة في حجم النفقات، فتكون السياسة المالية بهذا بالمشهد وفي ظل تقلبات أسعار النفط معبرا تتسلل من خلال هذه التقلبات إلى الاقتصاد، مما يترتب عنه تقلبات في الإيرادات تصاحبها تقلبات في الانفاق وهنا تقع في ما يطلق عليه بدورية السياسة المالية.

ليست الجزائر بمنأى عن هذا الأمر إذ أن صادراتها من النفط تقارب 93 % وهذا ما يجعل ميزانيتها ترتبط ارتباطا شديدا بأسعار النفط. ولهذا نقول أن أي زيادة فهذه الأسعار سيؤدي بشكل آني إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية

كما أن الانخفاض في السعر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات، فهذا الانعكاس المباشر لتقلبات أسعار النفط على الميزانية يجعل مستوى إيرادات النفط يحدد قدرة الدولة بالنسبة للاسترداد وكذلك سياسة الانفاق.

ثانيا- منهجية الدراسة الميدانية:

2-1- دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر

تعد منهجية ARDL من منهجيات الشائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدمت من قبل " Pesran " سنة 2001، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها بمدة واحدة أو أكثر وكذلك المتغيرات التفسيرية (الدليمي، 2018، صفحة 120) بالإضافة إلى أنها تتميز عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة:

✓ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح $I(1)$ أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

✓ أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا.

2-1-1- التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات

سنقوم بمعالجة النموذج التالي:

$$GOV = PIB + Oil + DT + \epsilon_t$$

مع ϵ_t يمثل معامل الخطأ

تم استخدام المتغيرات التالية:

- PIB ونقصد به الناتج المحلي الإجمالي
- GOV ويمثل الإنفاق الحكومي

- DT يمثل الدين الخارجي
- OIL العوائد النفطية

بخصوص جمع البيانات تم اللجوء إلى المواقع الرسمية فتم أخذ الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية، والدين الخارجي من موقع البنك الدولي.

2-1-2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

إن أغلب الدراسات القياسية تبدأ بدراسة إستقرارية السلاسل وهذا لتفادي الارتباط الزائف. فنقول على سلسلة أنها مستقرة دون أن يتغير المتوسط فيها (شيخي، 2001، صفحة 200). كما أن العديد من الدراسات بينت أن معظم السلاسل غير مستقرة في المستوى الأول مثل دراسة (Pollser, 1989, pp. 139-162) ودراسة (stock, 1989, pp. 161-182)، والفرق بين السلسلة المستقرة هو في الأولى تكون الصدمات مؤقتة وتأثيرها في الزمن سوف يتلاشى بينما في الثانية تكون دائمة مالمعني وجود جذر وحدوي وإذ لم يتم معالجته سيؤدي إلى ارتباط زائف بالإضافة إلى مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي.

وللكشف عن وجود جذر الوحدة هناك عدة اختبارات منها augmented Dikey Fuller و"فيلبس بيرون" 1988 وسنستعين باختبار ADF في دراستنا هذه:

الجدول 1: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE(ADF)					
At Level					
		PIB	GOV	OIL	DT
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.375097	-2.267516	-1.501412	-1.995389
	Prob.	0.8477	0.4372	0.8066	0.5802
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(PIB)	d(GOV)	d(OIL)	d(DT)
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.490332	-3.741936	-4.936680	-3.886011
	Prob.	0.0593	0.0352	0.0023	0.0264
		***	*	**	***

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج eviews9

يوضح الجدولان أعلاه اختبارات إستقرارية السلاسل بالاستعانة باختبار ADF على كل من PIB GOVOILDT حيث نلاحظ أن قيم الاحتمال الحرج أكبر من 5 % عند المستوى مما يعني عدم استقراريتهما على النماذج الثلاث بثابت وثابت واتجاه وبدون، فيمكننا القول هنا أن هذه السلاسل تحتوي على جذر وحدة (1) ولمعالجتها نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى. ومن الجدول يتضح لنا استقراريتهما على النماذج الثلاث على مستويات معنوية 1%، 5%، 10% في الفرق الأول.

ثالثاً - النتائج ومناقشة النتائج:

3-1- اختبار الحدود: bound test

إن منهجية اختبار الحدود يمكن أن نطبقها سواء المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر (0)، أو من الدرجة الأولى (1)، أو متكاملة بشكل مشترك. ومن خلال نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية)، وجدنا أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1) لذلك

يفضل استخدام منهج اختبار الحدود The Testing Bounds للتحقق من وجود تكامل مشترك، كما أن الغرض منها هو معرفة إذا ثمة هناك علاقة توازنية طويلة الأجل حيث

H_0 : لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمستقل وتكون $F-S < I1$ bond

H_1 : توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل إلى التابع $F > I1$ bond

الجدول 2: اختبار حدود التكامل

Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	k	
F-statistic	10.49408	3	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	2.37	3.2	
5%	2.79	3.67	
2.5%	3.15	4.08	
1%	3.65	4.66	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج eviews09

ووفق النتائج المتحصل عليها توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين عوائد النفط والإنتاج الحكومي والدين الخارجي والنتائج الداخلي الخام، حيث يجب أن تكون F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج. ومن الجدول نلاحظ أن $F = 10.49$ وهي أكبر من الحدود العليا في مختلف مستويات المعنوية إذا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول: توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3-2 منهجية معامل تصحيح الخطأ

لا بد من التحقق من معامل تصحيح الخطأ $cointEq(-1)$ حيث يجب أن يكون سالبا ومعنوياً. وبعد تطبيق على برنامج eviews09 خرجنا بهذه النتائج :

الجدول 3: اختبار نموذج قصير الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	1.246436	0.180379	6.910101	0.0001
D(GOV(-2))	0.644735	0.159177	4.050424	0.0037
D(GOV(-3))	0.530464	0.144686	3.666313	0.0063
D(OIL(-1))	0.471885	0.095136	4.960083	0.0011
D(OIL(-2))	0.317373	0.074271	4.273165	0.0027
D(OIL(-3))	-0.040506	0.045722	-0.885928	0.4015
D(OIL(-4))	-0.086708	0.041916	-2.068622	0.0724
D(PIB)	-0.000001	0.000007	-0.220184	0.8312
D(PIB(-1))	-0.000080	0.000017	-4.823575	0.0013
D(PIB(-2))	-0.000129	0.000017	-7.409580	0.0001
D(DT)	0.033240	0.047128	0.705321	0.5006
D(DT(-1))	-0.086566	0.031280	-2.767451	0.0244
D(DT(-2))	-0.112457	0.036763	-3.058961	0.0156
CointEq(-1)	-1.061235	0.119621	-8.871618	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج eviews9

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب حيث قدرت قيمته بـ (-1.061235) ومعنوي أيضا (0.0000)، وهذا ما يؤكد علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة، بمعنى أن جميع الإختلالات التي تحدث تصحح كل سنة أي أن الإختلالات قصيرة الأجل في الإنفاق الحكومي في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات المفسرة (العوائد النفطية والناتج الداخلي الخام والدين الخارجي).

ويجدر الإشارة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 0,795 ومنه فإن المتغيرات المختارة تفسر الظاهرة بنسبة 79% وهذا يدل أن العوائد النفطية والناتج الداخلي الخام والدين الخارجي تفسر 79% من تغيرات التي تحدث في والإنفاق الحكومي والباقي يعزى إلى متغيرات أخرى لم نتناولها في النموذج.

3-3- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

إن معادلة التكامل المشترك طويل الأجل بين الإنفاق الحكومي والدين الخارجي والعوائد النفطية والناتج الداخلي الخام يوضحها الجدول أدناه:

الجدول 4: تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	0.395119	0.117139	3.373089	0.0097
PIB	0.000059	0.000008	7.682382	0.0001
DT	0.275311	0.040529	6.792985	0.0001
C	-11.349327	4.610403	-2.461678	0.0392

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج eviews9

نلاحظ أن العوائد النفطية لها دلالة معنوية بالإضافة إلى وجود علاقة طردية، مما يعني إذا ارتفع سعر النفط يرتفع معه الإنفاق الحكومي حيث أن $PROB = 0.000$ وهي أصغر من مستوى معنوية 0.05، وهذا ما يتفق مع عدة دراسات سابقة حول البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية في اقتصادياتها، وكذلك مع نظرية لعنة الموارد الطبيعية، فالجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات النفط ولهذا تتأثر بأسعار النفط كونها تعتمد على الجباية البترولية حيث أن الصادرات النفطية بلغت 97% من ناحية صادراتها.

كذلك وجود علاقة طردية مع الدين الخارجي فترة الدراسة ممتدة من سنة 1990 إلى 2020 فقد عرفت بداية فترة الدراسة التوجه إلى الاستدانة من أجل الإنفاق العام، إلى غاية عام 2001 حيث تم تخفيض الدين الخارجي، واعتمدت الجزائر بعدها إلى التمويل غير تقليدي (الإصدار النقدي) لسد العجز في الميزانية بالخصوص بعد سنة 2015 مع انهيار أسعار النفط إلى نصف قيمته السابقة ليصل إلى حدود 50 دولار للبرميل بسبب استخدام وم.أ للنفط الصخري وعدم الاستقرار الأمني على حدود أهم الآبار النفطية في العراق

وسوريا وليبيا وتسويقها في السوق السوداء، ما أدى إلى إتباع الحكومة الجزائرية لسياسة تقشفية (تخفيض الواردات وتجميد التوظيف) ومن تم اللجوء إلى الإصدار النقدي عام 2017. ولمكانية عودة للاستدانة خلال الفترة الأخيرة للدراسة مع أزمة كورونا التي أثرت على أسعار النفط ليصبح 20 دولار للبرميل وبالتالي انخفاض مداخيل الدولة غير أنه ومع حلول سنة 2022 بدأ هذا السوق بالانتعاش تزامنا مع تأزم الوضع السياسي في باكستان ليصل إلى 93 دولار للبرميل.

نلاحظ أيضا انعدام الأثر للناتج الداخلي الخام على الإنفاق الحكومي وهذا دليل على أن أهم ما يؤثر على الإنفاق الحكومي هو العوائد النفطية ما يدل مجددا أن الجزائر بلد ريعي يعاني من التبعية لقطاع المحروقات.

3-4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم 5: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.033198	Prob. F(2,6)	0.4115
Obs*R-squared	6.660507	Prob. Chi-Square(2)	0.0358

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج EViews9

يبين لنا اختبار BREUSCH-GODFREY لارتباط الذاتي بين البواقي حيث نلاحظ أن $PROB > 0.05$ مما يعني قبول فرض عدم ونقول أن الأخطاء مستقلة فيما بينها.

3-5- اختبار تجانس تباينات الأخطاء:

الجدول رقم 6: اختبار تجانس ثبات التباين الخطأ

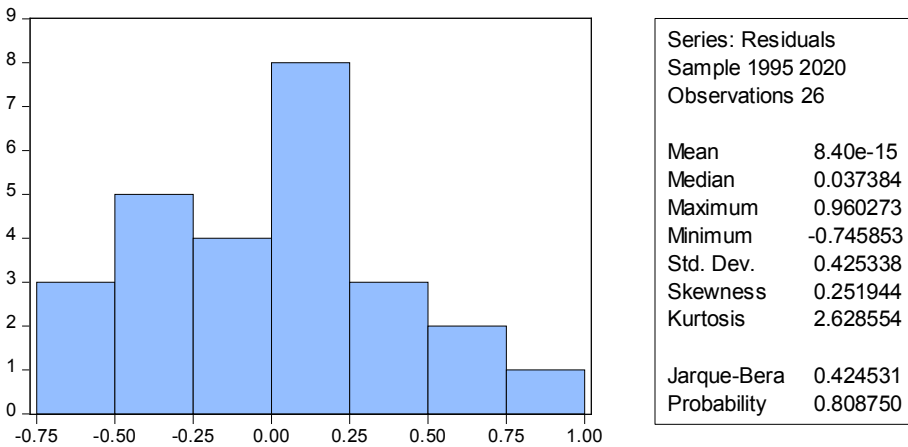
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.478445	Prob. F(1,23)	0.4961
Obs*R-squared	0.509451	Prob. Chi-Square(1)	0.4754

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews9

من الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن $PROB > 0.05$ مما يجعل نقبل فرضية العدم ونقول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم تجانس التباينات بين الأخطاء.

3-6- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل 1: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews9

من النتائج أعلاه أن إحصائية $Jarque - BerraProb = 0.50$ وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

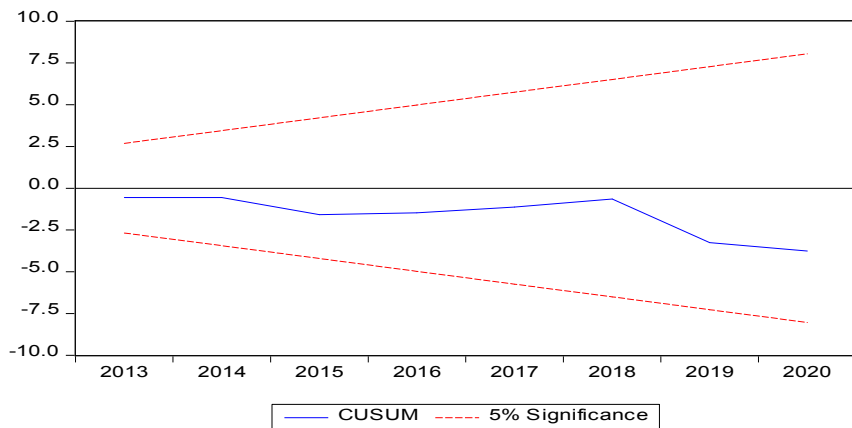
وبما أن البواقي مستقلة فيما بينها ولا تعاني من عدم تجانس البيانات وتتبع توزيعا طبيعيا فيمكننا إذا اعتماد النموذج في تفسير الأثر الذي يلحق تغير أسعار النفط على الإيرادات، وهذا يعني أنه نموذج صالح للتفسير وهذا الادعاء راجع لاجتيازه كل الاختبارات الإحصائية لمعامله واختبارات البواقي.

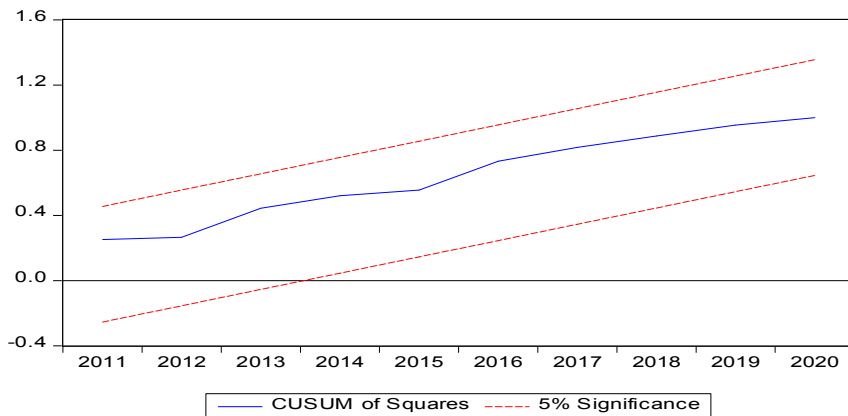
3-7- اختبار استقرار النموذج:

يأتي هذا الاختبار من أجل التحقق بأن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية فيها إذ لزم الاستناد إلى أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة Squares of CUSUM حيث يعتبران من أهم الاختبارات حيث يوضح أمرين مهمين وهما وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، كما أن هذه الاختبارات نجدها في الدراسات الحديثة ومقترنة مع المنهجية.

يكون هناك استقرار هيكلية للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا كان الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم 2: اختبار إستقرارية النموذج





المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews9

من خلال الرسم البياني للنموذج نلاحظ أن اختبار CUSUM يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى الاستقرار في هذا النموذج عند حدود معنوية 95% نفس الشيء بالنسبة لاختبار Squares of CUSUM، يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

خاتمة:

تطرقنا هذه الدراسة إلى إشكالية تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر على حدود زمنية ممتدة من 1990 إلى 2020 وهذا من خلال الاعتماد على أهم أداة في السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي، لما لهذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال دعم قطاع الخدمات كالصحة والتعليم وأهم العناصر التي تعمل على تمويل نفقات الدولة هي العوائد النفطية والضرائب إلا أن أسعار النفط تتسم بخاصية التقلب والتطايير وهي صعب التنبؤ بها فهي تعتبر شديدة الحساسية لعدة عوامل كالأوضاع السياسية وتدخل بعض الشركات الخاصة وغيرها.

كما أن هذه الأسعار في تقلبات تتشئ صدمات تعود بالإيجاب أو السلب حسب طرق استغلاله من طرف الدول فقد يكون ايجابيا في فترات ارتفاعه بالنسبة للدول المصدرة والعكس بالنسبة للدول المستوردة وينعكس كذلك التأثير إذا انخفضت الأسعار، ومع هذا فقد يشكل النفط للدول المعتمدة عليه بنسبة عالية والتي أقامت اقتصادها عليه والتي تعتمد على سياسة مالية دورية لعنة إذا بسببه تتراجع قطاعات أخرى كالقطاع الصناعي والزراعي.

و عليه تمت المعالجة بتطبيق مقارنة الانحدار الذاتي للتوزيعات المبطة زمنيا ARDL وتطبيق منهجية اختبار الحدود والاستعانة ببرنامج eviews وتم الإجابة على الفرضيات حيث توصلت النتائج إلى:

- هناك علاقة طردية وتأثير ايجابي معنوي بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات التابعة الثلاث بنسب متفاوتة المتمثلة في العوائد النفطية والدين الخارجي والنتاج المحلي الإجمالي على التوالي، وهذا ماثبتته كثير من الدراسات وواقع الاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات.
- هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية، الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي فالجزائر تتأثر في إيراداتها بأسعار النفط وذلك لان نسبة صادراتها تتعدى 97% وكذلك بسبب الجباية البترولية. كما أنها أن نفقاتها تتأثر بهذه الأسعار لان النفقات تمول بالإيرادات، كما أن هذه العلاقة تجعل الجزائر مرهونة بهذا القطاع.
- الجزائر تتبع سياسة مالية دورية وهذا بسبب زيادة أنفاقها في فترة زيادة أسعار النفط.
- السياسة المالية أهمية بالغة تتمثل في دورها الفعال في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني.فهي التدخل بواسطة اداة الانفاق العام لدعم قطاع الخدمات كالصحة والتعليم كما أن دور الضرائب يعمل على تمويل نفقات الدولة وكل هذا من اجل تحقيق أهداف

زيادة على الاستقرار الاقتصادي تتمثل في تخصيص الموارد والتنمية الاقتصادية والتي هي عبارة عن استفادة تمس فئة واسعة من الأفراد متأثية من زيادة سريعة وممتدة عبر الزمن لمتوسط الدخل الحقيقي.

- كما أن اسعار النفط تتسم بخاصية التقلب والتطاير وهي صعب التنبؤ بها رغم ذكرنا لطرق التسعير وكذلك المحددات ولكن تبقى بشكل نظري لأن هناك عوامل اخرى كالأوضاع السياسية وتدخل بعض الشركات الخاصة.

وهنا يمكن الاستنتاج كذلك أن الجزائر تعاني من الداء الهولندي إذ أنها تتبع سياسة دورية وهذا ما يبيانه في اختبار الدورية فهي تتوسع بإنفاقها في فترات الانتعاش، وتقل في فترات الركود أي يحدث هناك انكماش في النفقات.

قائمة المراجع:

1. Auty, R. (2001). Resource Abundance and Economic Development . *Oxford University Press*.
2. G. Atkinson and K. Hamilton, S. (2003). Growth and the Resource Curse Hypothesis. *World Development*, 31(11).
3. Jeffrey Sachs and A.M. Warner. (2000). Natural Resource Abundance and Economic Growth, . *in Leading Issues in Economic Development*.
4. Koutassila, J. P. (s.d.). Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun. *Université Montesquieu-Bordeaux*, 02.

5. Pollser, N. C. (1989). Trends and Random Walkes in Macroeconomic Time Series: Some Evidens and Implication. *Journal of money economics*, 10, 139-162.
6. R-wells, R. (1983). the industrialisation cambridge. *journal of économics*, 05, 215.
7. Samir, B. (2013). dutc disease et désindustrialisation en algérie une approche critique. *Article de reveu el bahithe*(12), 02.
8. stock, J. (1989). interpreting the eviden money income causality. *journal of economics*, 40, 161-182.
9. الاشقر، أ. (2002). الاقتصاد الكلي. أ. الاشقر، *الاقتصاد الكلي* (p. 388). عمان :
الدار العلمية الدولية.
10. بن رمضان أنيسة. (بلا تاريخ). تطاير أسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول
المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*(9)، 10-13.
11. داود، أ. ا. (2013). الازمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر. أ. ا. داود ،
الازمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر (p. 165). الجزائر :دار هوومه.
12. شكوري سيدي محمد، عبد الرحيم شيببي، و محمد بن بوزيان . (2012). استجابة السياسة
المالية لتقلبات أسعار البترول دورية السياسة المالية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد و
المناجمنت*(11)، 45.
13. شيخي م. (2001) طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. الجزائر :دار حامد.
14. عتلم ب&، السيد س. (s.d.). المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية
الاقتصادية Dans ب. عتلم&، س. السيد، *المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق
الرفاهية الاقتصادية* (p. 101). دار التعاون للطباعة.

15. لطفي، ع. (1980). التنمية الاقتصادية. Dans. ع. لطفي، *التنمية الاقتصادية*. (p. 185). القاهرة: عين شمس.
16. مالك علام غفات عودة الدليمي،. (2018). قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015) . رسالة ماجستير،، 120.
17. محمود حسين الوادي، و زكرياء أحمد عزام. (2007). مبادئ المالية العامة . تأليف محمود حسين الوادي، و زكرياء أحمد عزام، *مبادئ المالية العامة* (صفحة 212). عمان: دار الميسرة.
18. ندى عبدر. (2013). الايرادات النفطية و أثرها على الاداء الاقتصادي. *مؤكرة ماجستير*، 30.
19. هلف، ف. ح. (2008). *المالية العامة*. Dans. ف. ح. هلف، *المالية العامة*. (p. 236). عمان: جدار للكتاب العلمي.